وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذى لا يعدل
عنه مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل
الاقتصار عليه فى الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة
التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع حالا
عنه وجبت فيها الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت
زيد قايم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها
الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ذلك فيها واى
جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم
الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا نكرة محضة
او مبتدا او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على
الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل
جملة مبتداء خبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه
اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما لم يثبت
هذا الحكم اعنى وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم
صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال
ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم

ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن
زيد لما سيأتى من ان ربط مثلها يجب ان يكون
بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة
للحالية فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا
البتة لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله
ان خلت اى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها
اى الواو نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك
تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة
لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها
موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة اى
معنى قايم بالغير لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل
او المفعول والهيئة معنى قايم بالغير غير ثابتة لان
الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدا له يعنى العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اى
المضارع المثبت كذلك اى دال على حصول صفة غير
ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو

Copyright © King Saud University